Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

04 Août 2011
04 غشت 2011

الصباح
يومية مغربية شاملة

توضيحات من المجلس الوطني لحقوق الإنسان

توصلت "الصباح" بتوضيح من رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص المقال المنشور بالجريدة يوم فاتح غشت الماضي حول ملف المنوزي، جاء فيه:

أولا: لم يحضر رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان اللقاء المذكور في المقال، والمنعقد بمؤسسة ادريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية، فكيف ينسب إليه تصريح أو موقف بخصوص مصير الحسين المنوزي في لقاء لم يحضره أصلا.

ثانيا: تجدر الإشارة إلى أن اللقاء الذي يشير إليه المقال، جاء على هامش استضافة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بشراكة مع المكتب الجهوي لشمال إفريقيا التابع لهيأة الأمم المتحدة للمرأة، لفريق من "اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات المسجلة خلال الفترة الممتدة من 17 دجنبر 2010 إلى حين زوال موجبها" بتونس، بمقر المجلس بالرباط يومي 18 و19 يوليوز 2011 من أجل عرض مقومات تجربة هيأة الإنصاف والمصالحة المغربية وآليات عملها. وقد ضم برنامج هذا اللقاء، الذي عرف مشاركة أطر وأعضاء سابقين في هيأة الإنصاف والمصالحة، عددا من النقاط أبرزها "تقنيات الاستماع وتجميع المعطيات"، "الاحتياطات الواجب اتخاذها مراعاةً لحالة الضحايا النفسية" "تقنيات تحليل الملفات"، "إنشاء قاعدة بيانات: وسائل جمع المعطيات وتحليلها"، "تقنيات تحرير التقرير الختامي"، بالإضافة إلى برمجة زيارة للمقر السابق لهيأة الإنصاف والمصالحة ومقر المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان ومؤسسة بنزكري لحقوق الإنسان وعدد من منظمات المجتمع المدني.

وقد حضر رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان الجلستين الافتتاحية والختامية للقاء التبادلي بمقر المجلس، دون أن يشارك بتاتا في أي لقاء آخر، تحدث خلالهما عن التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية التي جسدها مسار عمل هيأة الإنصاف والمصالحة. كما تضمن برنامج زيارة اللجنة التونسية للمغرب زيارة المقر السابق لهيأة الإنصاف والمصالحة ومقر المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان ومؤسسة بنزكري لحقوق الإنسان وعدد من منظمات المجتمع المدني. وجاءت هذه الاستضافة استجابة لتوصيات يوم دراسي سابق تم تنظيمه بالعاصمة التونسية حول "تجربة هيأة الإنصاف والمصالحة ومقاربة النوع"، تمثل الهدف منه في استعراض آليات عمل الهيأة في مجالات التحري والبحث وتجميع الشهادات وتنظيم جلسات الاستماع وجبر الأضرار.

ثالثا: البلاغ الصادر عن عائلة المنوزي في 21 يوليوز 2011، الذي استند عليه المقال، لا يشير نهائيا إلى أن رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان حضر اللقاء أو أثار الموضوع أو أعطى أي تفاصيل عن اختطاف المنوزي كما جاء في المقال. وكان من الممكن أن يتأكد محرر المقال لدى المجلس أو مؤسسة بنزكري من حضور رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان اللقاء المذكور.

عبد الرزاق الحنوشي (رئيس ديوان رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان)

Les Echos
quotidien
L'économie et plus encore

Le CNDH réagit

Driss El Yazami a réagi pour la première fois à l'égard de la presse. Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) «*dément catégoriquement les propos attribués à son président, Driss El Yazami, sur le sort de Houcine El Manouzi, lors d'une rencontre organisée dernièrement à la Fondation Driss Benzekri pour les droits humains et la démocratie, à laquelle El Yazami n'avait même pas assisté*», indique un communiqué du Conseil. Aussi, le communiqué publié le 21 juillet dernier par la famille El Manouzi «*ne mentionne à aucun moment que le président du CNDH a assisté à la rencontre, évoqué la question ou fourni des informations sur l'enlèvement d'El Manouzi, contrairement à ce qui a été rapporté*», souligne le document.

Revue de Pre

المساء
ALMASSAE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يتولى مهمة اعتماد الملاحظين الانتخابيين

الناصري ينفي وجود تلكؤ للتحضير للانتخابات

الرباط
خديجة عليموسى

سيصبح المجلس الوطني لحقوق الإنسان هو المكلف من الناحية القانونية بالبت في طلبات الاعتماد الخاص بالملاحظين الانتخابيين، إذ سيعهد إلى لجنة خاصة به بتلقي طلبات الاعتماد ودراستها والبت فيها، وفق مشروع قانون يقضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، صادق عليه مجلس الحكومة أول أمس.

ويأتي هذا المشروع من أجل تقنين هذه العملية، التي كان يقوم بها المجلس في نسخته السابقة، أي عندما كان يحمل اسم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

ويأتي هذا المشروع، الذي قدمه الطيب الشرقاوي، وزير الداخلية، في إطار تفعيل مقتضيات الفقرة الرابعة من الفصل 11 من الدستور، والتي تحيل على نص قانوني لتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، طبقا للمعايير المتعارف عليها دوليا.

وحدد المشروع الهيئات التي تهمها الملاحظة الانتخابية، وهي المؤسسات الوطنية المؤهلة بحكم القانون للقيام بذلك وجمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الأجنبية.

وألزم النص الجديد الملاحظ الانتخابي بواجب احترام سيادة الدولة ومؤسساتها وقوانينها مع الالتزام بالموضوعية والحياد والتجرد وعدم الانحياز في تتبع سير العمليات الانتخابية وتقييم نتائجها وعدم إصدار أي تعليق قبل انتهاء العمليات الانتخابية وإعلان نتائجها النهائية، حسب تصريح خالد الناصري، وزير الاتصال والناطق الرسمي باسم الحكومة، خلال ندوة صحفية نظمت عقب انعقاد مجلس الحكومة بالرباط.

وخول مشروع القانون للملاحظ حقوقا تمكنه من ممارسة مهامه في أحسن الظروف، وتتمثل أساسا في الحق في الحصول على المعلومات المتعلقة بسير العمليات الانتخابية، وولوج مكاتب التصويت ومكاتب التصويت المركزية ولجان الإحصاء والقيام بمهام الملاحظة والتتبع لعملية التصويت في جميع مراحلها.

وبخصوص تنزيل الدستور، أكد وزير الاتصال أن «الحكومة معبأة لتنزيل مقتضيات الدستور الجديد على أرض الواقع وبدون إبطاء»، موضحا أن «الأمر يتطلب الإسراع وليس التسرع، وهذا يعني أننا لا يجب أن نسير بسرعة السلحفاة».

ونفى الناصري حصول أي تلكؤ بخصوص التحضير للانتخابات، مبرزا أن الحكومة باستطاعتها دستوريا وقانونيا وسياسيا أن تصوغ مشاريع القوانين وتصادق عليها، وتحيلها على البرلمان كي يشتغل وفق الآليات البرلمانية.

وأكد الناصري أن الحكومة فضلت أن تمر عبر محطات التوافق قصد الحصول على أدوات قانونية مصاغة صياغة ملائمة للبرلمان حتى يبت فيها بسرعة، وهو ما يستوجب انعقاد دورة استثنائية.

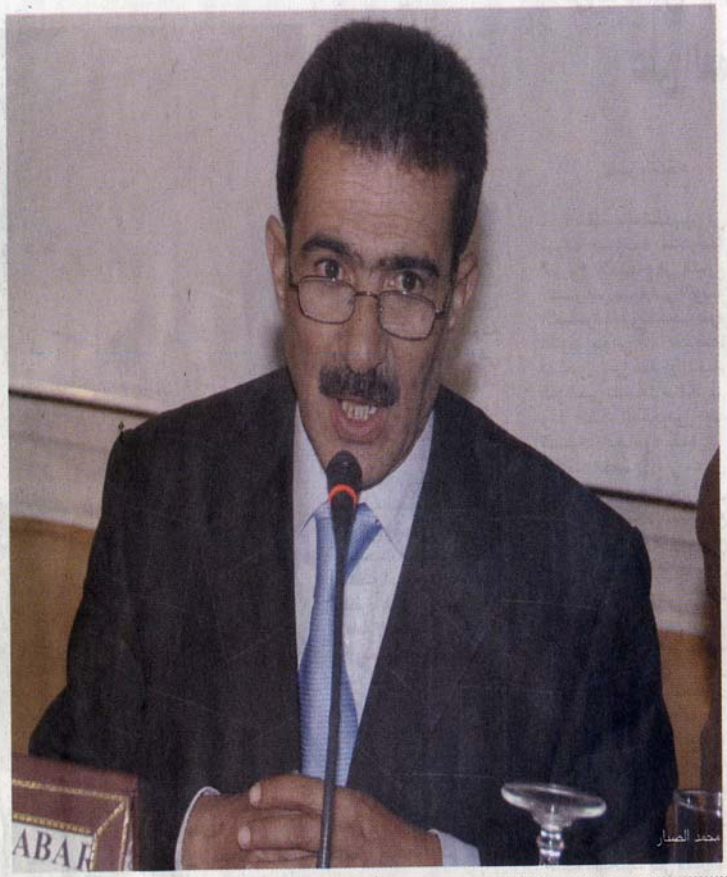

Revue de Pre

Les Echos
quotidien
L'économie et plus encore

Plus de visibilité pour les observateurs électoraux

● Le gouvernement boucle le volet législatif relatif aux élections avec l'examen du projet de loi 30.11 ● De larges attributions seront accordées aux observateurs

PAR **YOUNES BENNAJAH**

Plus d'un mois après sa soumission aux partis politiques et aux ONG, le projet de loi 30-11 sur l'observation des élections a été discuté en Conseil de gouvernement. Plusieurs rencontres ont pu avoir lieu, essentiellement au sein des ONG, pour l'évaluation de la mouture actuelle du texte qui donne au tissu associatif un statut d'observateur crédible pour les élections. Les nouvelles dispositions constitutionnelles ont aussi été prises en compte dans l'élaboration de la mouture finale de ce texte qui veut donner plus de visibilité. Le projet de loi 30-11, qui sera mis sur le circuit de l'adoption, introduit de nouvelles instances à l'intérieur des bureaux de vote, notamment des commissions d'accréditation qui vont désigner les observateurs, ainsi que des ONG qui vont être sélectionnées lors du déroulement des opérations électorales. Le rôle du CNDH est central dans cette opération, selon les nouvelles mesures du projet de loi 30-11, il devra être le principal acteur durant toute l'opération. Le projet indique également dans ses nouvelles mesures la mise en place d'une Commission spéciale d'accréditation des observateurs. Cette nouvelle instance sera sous le contrôle de l'instance présidée par Driss El Yazami et sera composée de quatre membres représentant les autorités gouvernementales chargées de la Justice, l'Intérieur, les Affaires étrangères et la Communication. L'Institut du médiateur ainsi que la HACA auront également le droit de siéger au sein de cette Commission d'accréditation, selon le projet qui a été examiné par le gouvernement. Concrètement, le projet de loi veut permettre aux observateurs de s'exprimer librement sur le climat des consultations, et surtout de mentionner les diverses insuffisances qui seraient de nature à compromettre la sincérité du scrutin. Le tissu associatif a déjà à son actif les évaluations des législatives de 2002 et 2007, sans que ses rapports n'aient la force obligatoire revendiquée par les acteurs associatifs. Lors du référendum constitutionnel de juillet dernier, près de 1.000 bureaux de vote ont été suivis et ont montré le grand intérêt qu'il y a à adopter le nouveau projet 30-11. Cette loi pallie au vide juridique en matière d'observation, et vient à bout des résistances locales à mettre en application des accords déjà conclus avec plusieurs ONG. Les instances de l'observation qui seront mises en place auront aussi un rôle à jouer pour tout ce qui pourrait entacher le scrutin, notamment l'enregistrement de toutes les défaillances au niveau de la vérification d'identité, la poursuite de la campagne le jour du scrutin, ou encore l'usage non systématique des marques d'encre pour les votants. Les missions des observateurs vont aussi s'étendre aux délits électoraux qui seront appelés à dresser des rapports définitifs qui pourraient recueillir toutes les données concernant les opérations de dépouillement des bulletins.

Cette loi pallie au vide juridique en matière d'observation. (PHOTO : AFP)

Revue de Presse

الصباح
يومية مغربية شاملة

الصباح يسلم تقريرا إلى العدل والداخلية حول وفاة عماري

أعضاء لجنة التقصي استمعوا بآسفي إلى أزيد من 50 شخصا

رفع، أخيرا، المجلس الوطني لحقوق الانسان، تقريرا مفصلا إلى وزيري الداخلية والعدل، بخصوص وفاة "كمال عماري"، على خلفية التدخل الأمني خلال 29 ماي الماضي.

وياتي ذلك، حسب ما نقلته مصادر مطلعة، وفق المادة الرابعة من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، التي تنص على أن المجلس يقوم برصد انتهاكات حقوق الإنسان بسائر جهات المملكة، ومن أجل ذلك يجوز إجراء التحقيقات والتحريات اللازمة بشأنها كلما توفرت لديه معلومات مؤكدة موثوق منها، حول حصول هذه الانتهاكات مهما كانت طبيعتها أو مصدرها.

وأشار بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، توصلت "الصباح" بنسخة منه، إلى أنه في إطار ممارسته لاختصاصاته، وعلى إثر إيفاده للجنة للتحري في الأحداث التي شهدتها مدينة آسفي يوم الأحد 29 ماي، وواقعة وفاة كمال عماري يوم 02 يونيو 2011، فإن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قام بإعداد تقرير مفصل ورفعه إلى السلطات المختصة.

وكان أعضاء لجنة التقصي، استمعوا لمدة يومين إلى أزيد من 50 شخصا، منهم شهود عيان ومجموعة من الشباب منهم منتمين إلى حركة 20 فبراير وفعاليات حزبية ونقابية وجمعوية وحقوقية، وكذلك عائلة الفقيد، ومسؤولين في جهاز الأمن والإدارة الترابية ومسؤول قضائي بآسفي.

وأحجم البلاغ عن ذكر الخلاصات التي انتهت إليها لجنة البحث والتحري بخصوص وفاة كمال عماري، وما إذا كانت وفاته ناتجة عن تعرضه لاعتداء على يد المصالح الأمنية، وفق الرواية التي تتشبث بها عائلة الفقيد ومعها حركة 20 فبراير، أو رواية حادثة السير التي تؤكدها عناصر أمنية.

وأكدت مصادر "الصباح"، أن من المرتقب أن يبعث وزير العدل محمد الناصري، نسخة من التقرير إلى الوكيل العام للملك بمحكمة الاستئناف بآسفي، وذلك للاستئناس به، خلال إجراء التحقيقات والتحريات اللازمة.

وكان المرصد المغربي للحريات العامة والوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، قد أكد من خلال تقرير أصدره منتصف يونيو الماضي، بشأن ملابسات وفاة "كمال عماري"، أن الاعتداء العنيف الذي تعرض له الفقيد من طرف رجال الأمن هو السبب المباشر وراء موته.

وأشار التقرير الذي تمت صياغته بناء على إعمال تقنيات الاستماع الفردي والجماعي إلى مختلف الشهادات المتعلقة بملابسات القضية، وتضم القوال الوكيل العام للملك بمحكمة الاستئناف بآسفي، وأقوال والي جهة دكالة عبدة، وأقوال المندوب الإقليمي لوزارة الصحة، وشهادات عائلة الفقيد، والشهود وعينة من الضحايا الذين تعرضوا للاعتداء والاختطاف، بالإضافة إلى الاستماع أيضا إلى عينة من الفعاليات المحلية المدنية والسياسية والنقابية، فضلا عن تصريحات عدد من المواطنين بمدينة آسفي، (أشار التقرير) إلى تعرض كمال عماري للاعتداء من طرف قوات الأمن، من خلال شهادات العائلات والشهود من المتظاهرين وغير المتظاهرين، "اعتداء رجال من قوات الأمن عليه، من خلال تقاطعها وإفرارها بوجوده يوم الأحد 29 ماي بشارع دار بوعودة، بدفع دراجته النارية وبستعد لركوبها، بمجرد تدخل عناصر من القوات العمومية لتفريق المتظاهرين".وأكدت هذه الشهادات، حسب التقرير نفسه، أن كمال عماري، مابين الساعة الخامسة والسادسة مساء اليوم نفسه بشارع دار بوعودة، تقدمت نحوه عناصر من رجال الأمن، ستة منهم من القوات العمومية وعناصر التدخل السريع، وفلة الصفر، وجهوا إليه السؤال حول سبب وجوده في المكان وهل يشارك المتظاهرين؛ وحين أجاب ب"نعم"، انهالوا عليه بالضرب على جميع أنحاء جسمه.

إحدى مسيرات جماعة العدل والإحسان (أرشيف)

محمد العوال (آسفي)

Revue de Presse du Conseil National

ينتظر المصطفى المعتصم الأمين العام لحزب البديل الحضاري المنحل، المشاورات التي يجريها الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبخصوص وضع حزب البديل الحضاري، بعد أن أعلنت الداخلية في السابق حله، لكنها طبقت اجراءات الحظر. وأكدت مصادر أن القضاء الإداري وجد صعوبات في الإستجابة لطلب الطعن الذي تقدم به البديل الحضاري، بينما رجحت المصادر ذاتها أن يكون الحل سياسيا وليس قضائيا، لأن الحزب يريد المشاركة في الإنتخابات التشريعية، وقد يلجأ إلى التصعيد الشيء الذي يستبقه المجلس الوطني لحقوق الإنسان من خلال البحث عن تسوية مع هذا الحزب.

★ ★ ★